جـــــــامعة غرداي ـــــــة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
شعبة : العلوم المالية والمحاسبة
تخصص : مالية المؤسسة

دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من إعداد الطالبين:

- قنزول صهيب.
- فوطية عبد السلام.

تحت إشراف الأستاذ:

- د. بهاز جيلالي

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. عجيلة محمد	جامعة غرداية	رئيسا
د. بهاز جيلالي	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
د. بن مولاي زينب	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا
د. شرع مريم	جامعة غرداية	مناقشا
د. الشيخ بن قايد	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2020 _ 2021 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

إن الحمد والشكر لله تعالى على توفيقه لإتمام هذا العمل، كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ "بهاز جيلالي" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته ونصائحه القيمة والتي ساهمت بشكل كبير في إنجاز هذا العمل المتواضع و كل الأساتذة الذين تمدرسنا على أيديهم.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بشكرنا الخالص إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل بالكثير أو بالقليل حتى ولو كلمة طيبة إلى كل هؤلاء نقول لهم: "بارك الله لكم وجعلها في ميزان حسناتكم وجعل الجنة مثواكم".

إهداء

إلى الشمعة التي أضاءت لي شمس الأمنيات، إلى التي علمتني معنى الحياة و سهرت معي الليالي ساعية في إيصالي لأعلى المرتبات، إلى قرة عيني ومنبع حناني أمي العزيزة أطال الله في عمرها.

إلى سندي في الحياة ومرجعي في كل الأوقات، إلى من لم يبخل علي ماديا ومعنويا إليك يا معلم الصبر والعزيمة إلى أغلى ما يمتلكه المرء و يفتخر به أبي العزيز أدامه الله فوق رؤوسنا.

إليكم إخواني رعاكم الله وسدد طريقكم بالنجاح دائما كل الخير والسعادة في هذه الحياة كل باسمه.

إلى من يحبني وأحبه في الله ويملك مكانة في قلبي.

وإلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي.

وإلى كافة الأصدقاء والأحباب.

إلى كل من أعرفه ما من قريب أو بعيد.

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرّج.

عبد السلام

إهداء

بكل حب أهدي ثمرة جهدي هذا :

إلى التي شاء الله أن يجعل الجنة تحت أقدامها، فأفنت شبابها في تبليغ الرسالة المقدسة، وأنارت بنور حبها المتدفق، وحنانها الفياض درب حياتي أمي الغالية أطال الله عمرها.

إلى الغالي الذي أفنى من عمره السنين لأصل إلى هذا المستوى أبي الكريم، فأحييك تحية علم ومحبة، و أشهد أنك علمتني أن أكون للعلم طالب شغوف، فإليك يا والدي أهدي ثمرة جهدي، أطال الله عمرك.

إلى إخوتي وجميع أفراد العائلة.

وإلى كل من ساهم معي في هذا العمل

إلى كل الأصدقاء الذين وقفوا معي في أصعب أوقاتي

وإلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي

إلى كل من أعرفه من قريب أو بعيد

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
شكر وعرفان	–
الإهداء	–
فهرس المحتويات	–
فهرس الجداول والأشكال	–
ملخص	–
مقدمة	**أ**
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**7**
تمهيد	**8**
المبحث الأول: مدخل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**9**
المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**9**
أولا: المعايير الكمية	**9**
ثانيا: المعايير النوعية	**10**
ثالثا: أسباب ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**11**
رابعا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**12**
خامسا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**15**
سادسا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**17**
سابعا: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**18**
المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**19**
أولا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**19**
المبحث الثاني: ماهية التمويل وآليات الدعم المالي(حالية ،المستحدثة) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**26**
المطلب الأول: تعريف التمويل، أهميته، مصادره	**26**
أولا: تعريف التمويل	**26**
ثانيا: أهمية التمويل	**26**
ثالثا: مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**27**
المطلب الثاني: أليات دعم المالي (الحالية، المستحدثة) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**29**
أولا: أليات دعم المالي الحالية	**29**
ثانيا: أليات لدعم المالي المستحدثة في ظل الإطار التنظيمي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**33**

المبحث الثالث: ماهية القرض المصغرة	**35**
المطلب الأول: النشأة وتعريف القروض المصغرة	**35**
أولا: النشأة	**35**
ثانيا: تعريف القرض المصغر	**35**
ثالثا: مبادئ القرض المصغر	**36**
رابعا: أهمية القرض المصغر في ما يلي	**37**
المطلب الثاني: الدراسات السابقة	**37**
أولا: الدراسات المحلية	**37**
خلاصة الفصل	**40**
الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر غرداية	
تمهيد	**42**
المبحث الأول: تقديم عام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (غرداية)	**43**
المطلب الأول: ماهية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	**43**
أولا: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	**43**
ثانيا: شروط الحصول على القرض	**46**
ثالثا: الفئة المستهدفة للاستفادة من القرض المصغر	**46**
رابعا: كيفية الحصول على القرض ومراحل تسديده	**47**
المطلب الثاني: دراسة ميدانية على مؤسسة صغيرة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (angem)	**52**
خلاصة الفصل	**59**
خاتمة	**60**
قائمة المصادر والمراجع	**63**
الملاحق	**68**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	حدود تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	15
02	يبين تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حسب حجمه	21
03	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة من 2003/2017	25
04	يوضح حسابات تقديرية للمشروع	52
05	يبين مدة المبلغ المسدد خلال فترات	57

فهرس الأشكال

رقم الجدول	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر (غرداية)	45

الملخص:

نوضح في هده الدراسة الى الدور الرئيسي الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم المالي وغير مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأهمية التي تحققها هده المؤسسات في توفير مناصب شغل وتقليل من نسبة البطالة هذا على مستوى المحلي والمستوى الوطني وذلك بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

حيث اعتمدنا من خلال تطرقنا لموضوع الدراسة على منهج الوصفي ومنهج التحليلي ومنهج دراسة حالة.

Résumé :

Dans cette étude، nous expliquons le rôle principal joué par l'Agence nationale de gestion du microcrédit dans l'appui financier et non financier aux PME، et l'importance que ces institutions accordent à la création d'emplois et à la réduction de ce taux de chômage aux niveaux local et national en réalisant le développement économique et social.

مقدمة

مقدمة

توطئة:

يشهد العالم اليوم جملة من التطورات الكبيرة والمتسارعة في البنية الاقتصادية لمختلف الدول، فبفعل التطور السريع في التكنولوجيا والمعلوماتية وطرق الإنتاج والتسويق. اشتدت المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية لا سميا الصغيرة والمتوسطة منها هذه الأخيرة التي يجمع الاقتصاديون على أهميتها ودورها في التوظيف والاستثمار، حيث احتلت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة مهمة وحيوية في تفعيل وتنشيط الاقتصاد الوطني والدولي، حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة كبيرة من المنشآت الاقتصادية في الدول المتقدمة أو الدول النامية. مما جعلها محور اهتمام كبير من قبل المنظمات الدولية والإقليمية، وأضحى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المؤثرة في اقتصاد الدول. والجزائر كغيرها من الدول عرفت التنمية الاقتصادية فيها تحولات كغيرها من اقتصادات دول العالم. حيث تميزت بعد الاستقلال بالاعتماد على المؤسسات العمومية الكبيرة التي ساعد في إنشاءها وتطورها الارتفاع الذي كان يشهده سعر البترول آنذاك واستمر الحال على ذلك إلى غاية الأزمة البترولية العالمية التي شهدت فيها أسعار البترول انخفاضا محسوسا، جعل من الدول المعتمدة على إرادات البترول ومنها الجزائر تفكر في خطة جديدة للإنعاش الاقتصادي كبديل عن البترول، فاهتدت إلى إعادة هيكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهذا انطلاقا من تيقنها بأنه لا توجد وسيلة تنموية في الوقت الراهن أنجع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والدليل على ذلك تجربة العديد من الدول التي استطاعت النهوض باقتصادها من خلال الاعتماد على هذه المؤسسات.

ونجد أهمية هده المؤسسات من خلال ما تحققه من أهداف اقتصادية واجتماعية وتحقيق معدلات تشغيلية عالية للشباب.

وقد انتهجت الجزائر استراتيجية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة هيكلتها ودورها في التنمية الشاملة، وما يؤكد هدا الكلام هو إنشاء وزارة خاصة لهدا القطاع وإنشاء وكالات لدعم هده المؤسسات.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما تقدم يمكننا إبراز إشكالية دراستنا في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو الدور الذي تؤديه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

من أجل الإجابة على الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- فيما تتمثل آليات الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- كيف تمول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مشاريعها ؟
- كيف يتم الحصول على القرض المصغر ؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يوجد عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثانية: تتمثل آليات الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهياكل المستحدثة في ظل الإطار التنظيمي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هيئات الدعم المالي والبرامج المعتمدة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثالثة: للحصول على القرض المصغر يكون عن طريق دراسة المشروع المقدم من طرف صاحب القرض ودلك بتقديم ضمانات تسديد القرض .

أهداف الدراسة: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

الإجابة على التساؤلات الفرعية ودراسة الفروض المقدمة من أجل إثبات صحتها أو نفيها.

اكتساب عدد كبير من المعلومات الاقتصادية حول موضوع البحث لما له من أهمية كبيرة.

التعرف على مدى الأهمية الاستراتيجية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور الوكالة الوطنية التسيير القرض المصغر في تمويل هذه المؤسسات.

التعرف على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية غرداية ودراسة المتعلقة بالقروض الممنوحة.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في ما يلي:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من أهم الموضوعات التي تشغل أدهان متخذي القرار الاقتصادي، وذلك لقدرتها الكبيرة على دعم التنمية الاقتصادية.
- الاهتمام الكبير الذي منحته الجزائر لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإصلاحات الكبيرة التي سخرتها من أجل تدعم وتمويل هذه المؤسسات.

دوافع اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع محل الدراسة دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة اعتبارات نذكر منها:

- **دوافع ذاتية:**

الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع وارتباطه بالتخصص العلمي الذي ندرسه.

محاولة تسليط الضوء على هذا النوع من المؤسسات وواقعها محليا.

- **دوافع موضوعية:**

الاهتمام الحكومي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المنظومة المؤسسية في تنمية هذا القطاع.

مدى ارتباط هذا الموضوع بالوضع الاقتصادي الحالي للجزائر وأهميته حيث يعتبر أحد أهم النقاط المركز عليها نظريا وميدانيا من أجل التنمية الاقتصادية .

منهج الدراسة:

إن طبيعة البحث العلمي يجعل الباحث يستخدم أسلوب معين ومنهجا خاصا في التحليل ومن أجل الإلمام بكل جوانب البحث اتبعنا ثلاثة مناهج :

المنهج الوصفي:

هذا المنهج اعتمدناه في الجانب النظري، من خلال تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وأهميتها وأنواعها وأهدافها، بالإضافة إلى واقعها في الجزائر والهيئات الداعمة لها والمشكلات التي تواجهها كما اعتمدنا هذا المنهج أيضا في إعطاء مفاهيم حول التمويل ومصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

منهج دراسة الحالة:

اعتمدنا عليه في الجانب التطبيقي لأنه يتوافق مع طبيعة الدراسة والذي يضم إسقاط ميداني على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية غرداية.

المنهج التحليلي:

اعتمدنا عليه في الجانب التطبيقي من خلال تحليلنا للمعطيات المقدمة من طرف الوكالة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تم اختيار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية غرداية لإجراء الدراسة الميدانية.

الحدود الزمنية: دراسة الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الفترة (2017-2018) وذلك حسب معطيات المقدمة من طرف الوكالة.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة التحصل على الوثائق والقوائم المالية.
- وباء كورونا الذي أدى إلى صعوبة الدراسة.
- قلة المراجع الخاصة بالجزء التطبيقي من الدراسة.

هيكل الدراسة:

تم اعتماد على طريقة إمراد حيث تم تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول تناولنا فيه مدخل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفي في المبحث الثالث الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني للدراسة التطبيقية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية غرداية .

الفصل الأول

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي و التخطيط المستقبلي و تمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية في أي دولة في العالم.

وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما و أساسيا في التنمية الاجتماعية والاجتماعية في مختلف الدول المتقدمة و النامية و يبرز هدا الدور من خلال انتشارها في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني فهي القوة المحركة له و المصدر التقليدي لنموه و تطويره كما أن عددها يشكل نسبة كبيرة بالمقارنة مع عدد المشروعات الكلية في معظم بلدان العالم.

وفي هدا الفصل سنتطرق في المبحث الأول إلى مدخل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمبحث الثاني واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفي المبحث الثالث الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مدخل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: ماهية التمويل و آليات الدعم المالي(حالية ,المستحدثة) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: مدخل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نلاحظ اختلاف التعاريف المقدمة من بلد إلى آخر وهذا يعود إلى اختلاف منظور كل بلد إلى طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها، بالإضافة إلى اختلاف المعايير المعتمدة في تعريفها. فان إعطاء تعريف موحد لهده المؤسسات يعتمد على العديد من المعايير[1]:

أولا: المعايير الكمية:

يخضع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية، لقياس أحجامها ومحاولة تميزها عن باقي المؤسسات، ومن بين هذه المعايير نذكر: حجم العمالة، حجم المبيعات، قيمة الموجودات، التركيب العضوي لرأس المال، القيمة المضافة، رقم الأعمال، رأس المال المستثمر...الخ. مع العلم أن معيار حجم العمالة هو الأكثر انتشارا على المستوى العالمي لسهولة التعامل به وثباته لفترة من الزمن، وفيما يلي سنحاول أن نتعرض له بشيء من التفصيل:

1. **حجم العمالة:** يعتبر هذا العامل أحد أهم المعايير الكمية المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعتمد على عدد العاملين، وهناك اختلاف كبير بين الدول المتطورة والنامية فيما يتعلق بتطبيق هذا المعيار، حيث تعتبر الشركات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، شركات متوسطة وربما كبيرة في دول أخرى.

[1] رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص16.

ثانيا: المعايير النوعية:

تتمثل أهم المعايير النوعية المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي[1]:

1. **الملكية:** إن ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود أغلبها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال حيث يلعب المالك دورا كبيرا في إدارتها، وفي بعض الدول مثل الدولة الجزائرية فهي تمتلك عددا من هذه المؤسسات.
2. **المسؤولية:** تعود كل القرارات المتخذة داخل المؤسسة إلى المالك وصاحب المشروع، فيجمع بين عدة وظائف في آن واحد كالتسيير، التسويق والتمويل، عكس المؤسسات الكبيرة المتميزة بتقسيم الوظائف على عدة أشخاص.
3. **الحصة من السوق:** الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة وذلك للأسباب التالية:

- صغر حجم المؤسسة.
- صغر حجم الإنتاج.
- ضآلة رأس المال.
- محلية النشاط.
- ضيق الأسواق التي توجه إليها منتجات هذه المؤسسات المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا للتماثل في الإمكانات والظروف.

[1] رابخ خوني، رقية حساني ، مرجع سبق ذكره، ص ص 22،23.

ثالثا: أسباب ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها[1]:

- انخفاض حجم التراكم الرأسمالي في كثير من الدول وبالتالي صعوبة إنشاء مؤسسات كبيرة قادرة على قيادة قطاع التنمية.
- تخلق الفن الإنتاجي المسموح به للدول المتخلفة من طرف الدول المتقدمة التي احتكرت الفن الإنتاجي المتقدم.
- ضيق السوق المحلية بسبب انخفاض القدرة الشرائية وذلك راجع لانخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني، إضافة إلى عدم تمكن المؤسسات المحلية الكبرى من المنافسة المؤسسات الأجنبية الكبرى، التي استفادت من خبرتها الطويلة وقتها الإنتاج في إنتاج سلع رخيصة وذات جوده عالية لا تنافسها منتجات الدول المتخلفة.
- انهيار المعسكر الاشتراكي الذي كان يتزعمه الاتحاد السوفياتي الذي كان يدعو إلى تبني المؤسسات الاقتصادية الكبرى وانفراد المعسكر الرأسمالي بقياده العالم.
- نتائج التجارب الدول المتقدمة التي سبقت إلى الريادة ومع ذلك فان نسبة كبيرة من مؤسساتها هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

وهذه الأسباب وغيرها هي التي أدت إلى إقناع أصحاب القرار السياسي في معظم دول العالم بضرورة توجه نحو أسلوب الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] سامية عزيز، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنمية، قسم العلوم اجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014، ص 77.

رابعا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. **تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

قدم البنك الدولي من خلال فرعه" المؤسسة الدولية للتمويل" تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يميز فيه بين الأشكال الثلاثة التالية[1]:

- **المؤسسة المصغرة:** وهي كل مؤسسة يقل عدد موظفيها عن عشره عمال، ولا يزيد إجمالي أصولها عن 100000 دولار أمريكي.
- **المؤسسة الصغيرة:** وهي كل مؤسسة ه تضم أقل من 50 عامل، ولا يزيد إجمالي أصولها عن 30 مليون دولار أمريكي ونفسه بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.
- **المؤسسة المتوسطة:** وهي ك ل مؤسسة لا يزيد عدد عمالها عن 300 عامل، ما أصولها وحجم مبيعاته السنوية هي اقل من 15 مليون دولار أمريكي.

2. **تعريف الاتحاد الأوروبي:**

سبق وأن أشرنا إلى أن هناك اختلاف كبير إلى المعايير المستخدمة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى في البلدان الأوروبية، الشيء الذي دفع د دول الاتحاد الأوروبي سنة 1992 إلى تكوين مجمع خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي[2]:

- المؤسسات الصغيرة جدا يتراوح عدد عمالها من 0 إلى 9.
- المؤسسات الصغيرة من 10 إلى 99.

[1] عيسى قروش، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية 2016-2017، ص 10. - إسماعيل شعباني، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية.

[2] إسماعيل شعباني، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية.

- المؤسسات المتوسطة من 100 إلى 499.

لكن حسب هذا التعريف فإن 99. 9 بالمائة من المؤسسات الأوروبية يعتبر مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وفي عام 1996 أعاد المجمع الأوروبي النظر في هذا التعريف وقدم تعريف آخر والذي عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذلك المؤسسات التي:

- تشغل أقل من 250 عامل.
- أو تلك التي رقم أعمالها اقل من 250 مليون فرنك فرنسي (40 مليون أورو).
- أو تلك التي تراعي مبدأ الاستقلال وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في راسي مالها 25 بالمائة.

وبهذا أصبح التعريف الجديد يضم ثلاث معايير الأوروبيين عدد العمال الغير كافي لتحديد نوع المؤسسة ومع ذلك يرون أيضا أنه من الضروري تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسات الصغيرة هي التي تشغل اقل من 50 عاملا مع بقاء معيار الاستقلالية قائما رقم الأعمال لا يتجاوز سبعه مليون أورو أما المؤسسات الصغيرة جدا فهي التي لا يتجاوز عدد عماله عشر عمال إلا أنه بسبب اختلاف القدرات الاقتصادية لكل بلد فان المعيار الذي يمكن انه يتحكم أكثر في التعريف هو المعيار الأول القائم على عدد العمال.

3. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

من بين التعاريف الرائدة للولايات المتحدة الأمريكية نجد تعريف هيئة الأعمال الصغيرة التابعة لحوكمة الولايات المتحدة التي تعتمد على عدد العمال والاستقلالية، وحتى قانون المؤسسات الصغيرة لسنه 1953 عرفت المؤسسات الصغيرة على أنها:

هي المؤسسات ذات الملكية وإدارة مستقلة ولا يسيطر على مجالها نشاط المؤسسات الكبرى ولا تعتبر صغيره أو متوسطة كل مؤسسة تضم أقل من 500 عامل[1].

4. تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تطرق المشرع الجزائري إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة الرابعة من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث عرفها على أنها[2]:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع وخدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.
- لا تتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أولا يتجاوز مجموع حصتها السنوية 500 مليون دينار.
- تستوفي معايير الاستقلالية[3].

وقد تطرق التعريف إلى التفرقة ما بين المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الصغيرة في كل من المادتين[4]:

- المادة الثامنة: تعرف المؤسسات المتوسطة بأنها مؤسسة تشغيل ما بين 20 إلى 250 شخص، ويكون رقم أعمالها ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار دينار جزائري.

---

[1] نور الدين نوي، دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مدكرة ماجستير في النقود والمالية، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009، ص47.

[2] نعروره بوبكر وآخرون، المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، ص 03-04

[3] قانون رقم 01-08 مؤرخ في 12/ 12 / 2001 ، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد77، 2001، ص 05.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد الثاني، قانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يناير 2017، ص6.

- المادة التاسعة: تعرف المؤسسات الصغيرة بأنها تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون دينار جزائري أولا يتجاوز م جموع حصيلته السنوية عشرون (20) مليون دينار جزائري.

الجدول رقم (01): حدود تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

نوع المؤسسة	عدد العمال		رقم الأعمال		مجموع الحصيلة السنوية	
	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
مصغرة	01	09	01	20	01	10
صغيرة	09	49	20	200	10	100
متوسطة	50	250	200	2	100	500

المصدر: القانون رقم 10 -18 المؤرخ في 12-12-2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد77 ،ص06.

خامسا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة وتجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول، و يمكن إبراز هذه الخصائص في[1]:

- **سهولة التأسيس:** تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل تلك الشركات أو المؤسسات.

[1] أوصيف لخضر، علماوي أحمد، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر على الموقع: com.efpedia ://http

- **استقلالية الإدارة ومرونتها:** تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في شخص مالكها أو مالكيها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها ويترتب على ذلك بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزود بالاستشارات والخبرات الجديدة.
- **إتاحة فرص العمل:** بسبب استخدام هذه المؤسسات أساليب إنتاج و تشغيل غير معقدة، فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين، وبذلك تكفل امتصاص قوى العمل بمختلف مهاراتها وبمستويات إنتاجية مختلفة.
- **القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة:** يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة والتشغيل إلى تسهيل عملية تكيف المؤسسات الصغيرة مع متغيرات التحديث والنمو والتطور، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات وأذواق المستهلكين، بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها.
- **أداة للتدريب الذاتي:** تعتبر هذه المؤسسات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية، مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات.
- **ارتفاع جودة الإنتاج:** بالنظر لاعتماد المؤسسات الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة لأن الجودة والدقة هما قرينة التخصص وتركيز العمل، ذلك لأن العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين.

- **غلبة الطابع المحلي:** تشبع هذه المؤسسات حاجات كل من المستهلك النهائي و المستهلك الوسيط المحلي، فهي تواجه في الغالب سوقا محدودة، إذ تلبي رغبات عدد محدود و مميز من المستهلكين بما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الاستهلاك.
- **تحقيق الانتشار الجغرافي للتوطن الصناعي:** تعتبر هذه المؤسسات وسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافيا، فهي أداة لإحداث التطور الاجتماعي والاقتصادي ذلك لأن الحرفيين وصغار الصناع يتمركزون في المناطق الحضرية، ونظرا لصغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه يسهل توطينها بالقرب من المناطق التي توجد فيها مدخلات الصناعات الصغيرة...، وهكذا تعمل المؤسسات الصغيرة في توسيع رقعة التنمية الصناعية.
- **قصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر:** تتميز هذه المؤسسات بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها ويقلل بالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي فيها.

سادسا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ. **الأهمية الاقتصادية:** وتتمثل في:

تكوين الإطارات المحلية: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات.

توزيع الصناعات وتنوع الهيكل الصناعي: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف، إضافة إلى الدور الأساسي الذي تلعبه في مجال تنويع الهيكل الصناعي.

تقديم منتجات وخدمات جديدة: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة بحيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة.

المحافظة على استمرارية المنافسة: ففي عصر التطورات السريعة تصبح المنافسة أداة التغيير من خلال الابتكار والتحسين.

تعبئة الموارد المالية: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية، بالإضافة إلى زيادة الادخار وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية.

شكل نواة للمشروعات الكبيرة

ب. **الأهمية الاجتماعية:** تشمل ما يلي:

- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع.
- المساهمة في التوزيع العادل للدخول في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التخفيف من المشكلات الاجتماعية: ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو غيره.
- إشباع رغبات واحتياجات الأفراد تمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتم ورغباتم من خلال التعبير عن آرائهم وخبراتهم .

سابعا: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء لأنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.
- لقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص نسبة البطالة، حيث بلغ عدد مناصب الشغل سنة 2015 بـ 2371020 عامل.
- المساهمة في نمو الناتج الوطني وتنويع هيكل الصادرات والخفض من معدلات البطالة.

- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النامية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمؤسسات الكبرى وتحد من قدرا على التحكم في الأسعار.

خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المتحلية والأجنبية.

المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لقد تدعمت مكانة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث أولت الدولة أهمية بالغة الترقية ودعم هذا القطاع من خلال هيئات تعمل على تطويرها ونموها وتشجيعها مما يخلق أثرا إيجابيا في توفير مناصب شغل جديدة، ولكن بالرغم من كل ما يقال عن مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه في نفس الوقت تثار توليفة واسعة من المشكلات التي قد تعوق، بل تحث من إمكانية انطلاق هذه.

أولا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لقد تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عبر ثلاث مراحل يمكن ذكرها فيما يلي:

أ. **المرحلة الأولى 1963-1982:** إن ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كان غداة الاستقلال أما قبله فقد كانت أغلبيتها تحت ملكية المستوطنين الفرنسيين، وبعد الاستقلال ونتيجة للهجرة الجماعية الفرنسية انتقلت ملكية هذه المؤسسات للجزائريين.

فلقد ورثت الجزائر هيكلا اقتصاديا مختلفا مكونا أساسا من وحدات صغيرة مختصة في الصناعات الاستخراجية والتحويلية للمواد الخام الموجهة للتصدير، وفي ضل تبني خيار الصناعات المصنعة فقط استحوذت المؤسسات الكبرى على معظم المشاريع الاستثمارية والتي كانت تهتم أساسا بالصناعات الثقيلة

مثل: صناعة الحديد والصلب، صناعة الميكانيك، الصناعة البتروكيمياوية، صناعة الطاقة والمحروقات، أما الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقد احتضنت الصناعات التحويلية لبعض المواد خاصة منها الاستهلاكية وحظيت هذه الأخيرة بأهمية محدودة ومكانة ثانوية إذ انحصر دورها على تلبية بعض احتياجات الصناعات الكبيرة[1].

ونظرا لنقص خبرة الجزائريين في إدارتها فقدت معظمها حنكتها الاقتصادية وهو ما جعل الدولة الجزائرية تسند عمليات الإشراف على تسييرها إلى لجان التسيير الذاتي (الأمر رقم 62-20 الصادر بتاريخ 08/21 1962) والمتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة والمرسوم رقم 62-02 الصادر بتاريخ 11/22 /1962 والمتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة[2].

وفي ظل تبني الجزائر للنظام الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص، واعتماد سياسة الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقه في القطاعات الاقتصادية، وقد قامت مديرية الإحصائيات التابعة لوزارة المالية والتخطيط سنة 1964 لتصنيف المؤسسات حسب حجمها والذي تقدمه وفق الجدول التالي:

[1] عاشور كتوش، محمد طرشي، تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 / 18 أفريل 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص139

[2] عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، ناجية صالحي، الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 04-05 / 05 / 2013 ، ص 02.

جدول رقم (02): يبين تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حسب حجمه

عدد العمال	عدد المؤسسات
من 01 إلى 10 عمال	411
من 10 إلى 19 عامل	298
من 20 إلى 49 عامل	300
من 50 إلى 99 عامل	195
من 100 إلى 499 عامل	253
من 500 عامل فأكثر	148

المصدر: ريمي رياض، ريمي عقبة، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05- /2013/ 05/ 06 ص 08.

وقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة القطاع الخاص حيث أصبحت تغيرات عدم التطور واضحة خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر، فلقد أشارت المادة 23 من القانون رقم 63 / 277 الصادر بتاريخ 26 يوليو 1963 كما يلي: تتدخل الدولة بالاستثمارات العمومية في إنشاء مؤسسة وطنية أو شركات مختلطة بمساهمة الرأسمال الأجنبي أو الوطني بفرض تحقيق الشروط الضرورية لبناء الاقتصاد الاشتراكي"، وبالتالي فهي موجهة للمستثمرين الأجانب بدرجة كبيرة لما تميزت به هذه المرحلة فقد كان الأجانب يسيطرون على حصة معتبرة من الاقتصاد الوطني.

ب. المرحلة الثانية 1982-2002:

إن ثروة الاقتصاد العالمي وعولمة الأعمال وانخراط الدول في الاقتصاد السوق، إعادة النظر في الإطار القمري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث مرت بمراحل وهي كالتالي[1]:

- ✓ 1982 خلق إطار قانوني جديد لقانون رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الوطني الخاص. 19837 إنشاء الديوان التوجيهي للمتابعة والتنسيق للاستثمار الخاص.
- ✓ 1987 فتح الغرفة الوطنية للتجارة الخاصة بأصحاب المؤسسات الخاصة.
- ✓ 1988 الإصلاح الاقتصادي والدخول إلى اقتصاد السوق.
- ✓ 1990 قانون 10 / 90 المؤرخ في 14/ 04 / 1990 المتعلق بالنقد والقرض.
- ✓ 1991 مرسوم تنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 19/ 02 /1992 المتعلق بتحرير التجارة الخارجية.
- ✓ 1993 مرسوم تنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 05/ 10 / 1993 المتعلق بشرعية الاستثمارات وخلق مكتب وحيد APSI على المستوى الوطني والذي سمي بوكالة الترقية ودعم الاستثمارات في سنه 1994.
- ✓ 1994 اختيار الإطار القانوني لخوصصة المؤسسات العمومية.
- ✓ 1995 إصدار قانون الخوصصة.

كل هذه الخطوات عدلت بإصدار قانون جديد للإشهار وهذا في جوان 2001 الذي نص على[2]:

- عدم تمركز نشاط الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمار بخلق مكاتب بهوية.
- إنشاء مجلس وطني للاستثمار.

[1] – أمنة بلحاج، واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في الإدارة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2015/2014، ص 57

[2] المرجع السابق 58

- إمضاء الحكومة على عقود أجنبية بهدف الشراكة.

أخذت بعين الاعتبار هذه التعديلات الحرية في اختيار المشاريع الاستثمارية والمساواة مابين المستثمرين الوطنيين والأجانب، وكذلك تحديد آجال لدراسة ملف القرض ب 60 يوما.

ففي 12/ 12 / 2001 ، أصدر القانون رقم 01-18 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهدفه كان:

- تشجيع ظهور مؤسسات جديدة.
- الرفع من مستوى النسيج المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الإنتاجي.
- تشجيع الإبداع والابتكار.
- تشجيع عملية التصدير للمتوجات والخدمات.
- تسهيل توزيع المعلومات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أنشأت الحكومة الجزائرية صندوق الضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك والتي خصصت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعملية تجديد التجهيزات والتوسيع للمشاريع بحيث استفاد هذا الصندوق من غلاف مالي:

- 860 مليون دينار جزائري لقانون المالية المتمم لسنة 2001.
- 150 مليون دينار جزائري من القانون المالية لسنة 2002.

وكذلك تسهيل تمويل المشاريع الأجنبية.

ومن جهة أخرى خصص هذا القانون إطار للمعلومات الاقتصادية والإحصائية وقد دخل ذلك حيز التنفيذ المراكز دراسات والأبحاث لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي برمج افتتاحه منذ 1998.[1]

ت. المرحلة الثالثة من 2002 – 2017:

شهدت هذه المرحلة تطورات كبيرة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك الاهتمام المتزايد من طرف السلطات العمومية والامتيازات والتحفيزات التي منحت لهذا القطاع وفي إطار تجديد برامج الاستشارات العامة التي شرعت الدولة في تنفيذها سنة 2002 والتي تستهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بتنمية جميع القطاعات الإنتاجية خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ بداية الألفية نموا كبيرا والجدول الموالي يوضح ذلك :

[1] مرجع سبق ذكره، آمنة بلحاج، ص 58.

الجدول رقم (03): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة من 2003/2017

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2003	288587
2004	312959
2005	342788
2006	376767
2007	410959
2008	519526
2009	570838
2010	607297
2011	659309
2012	711832
2013	777818
2014	582052
2015	943569
2016	1022621
30 جوان 2017	1060289

المصدر: عبد الرحمان ياسر، عماد الدين براشن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جيجل، العدد الثالث، جوان 2018، ص 224.

المبحث الثاني: ماهية التمويل وآليات الدعم المالي(حالية ،المستحدثة) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: تعريف التمويل، أهميته، مصادره.

أولا: تعريف التمويل:

أ. **تعريف:** يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المنشأة في توفير مستلزماتها الإنتاجية، وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها، والتمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام.[1]

ب. تعريف: يعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها[2].

ثانيا: أهمية التمويل[3]

- تحرير الأموال و الموارد الأولية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- ساهم في انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها تزيد التنمية الوطنية.
- المحافظة على سيولة المؤسسة و حمايتها من خطر الافلاس و التصفية.
- يعتبر التمويل وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- التمويل يساهم في تدعيم النشاط الاقتصادي وذلك بخلق مشاريع جديدة.

[1] أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، د.ط، عنابة، 2008، ص 24-25.

[2] هيثم صاهب عجام، علي محمد سعود، التمويل الدولي، دار و مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014، ص23.

[3] كنجو عبدو كنجو .الإدارة المالية .الطبعة الأولى. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. الأردن .1997 .ص 42-43.

ثالثا: مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]:

1. مصادر داخلية:

أ. **التمويل الذاتي للمؤسسة:** يعتبر التمويل الذاتي عبارة عن مجموع مصادر التمويل الداخلية التي خلقتها المؤسسة لنفسها وأعيد توظيفها قصد زيادة طاقتها الإنتاجية، أو مواجهة عجز مالي وقعت فيه المؤسسة ويمكن تلخيصه فيما يلي:

ب. **الأموال الخاصة:** تظهر الحاجة إلى هذه الأموال بشكل خاص عند التأسيس أو إنشاء المؤسسة، ونقصد بالأموال الخاصة رأس المال الذي يملكه صاحب المشروع أو مجموعة من المساهمين[2].

ج. **الأرباح المحتجزة:** إن الهدف من نشاط المؤسسة هو تحقيق الربح، مصير الأرباح المحققة من خلال سياسة التوزيع التي تبين إذا كانت الأرباح ستوزع كلية أو تحتفظ بجزء منها ويوزع الباقي على المساهمين، إن احتياجات المؤسسة تقتضى بأن يتم الاحتفاظ بكل الأرباح لتغطية احتياجات المؤسسة، فالأرباح التي تحققها تعتبر مصدر من مصادر تمويلها، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بهدف أما توسيع نشاطها أو تخفيف عن الاقتراض[3].

د. الاهتالاكات.

هـ. المؤونات.

و. المخصصات.

---

[1] برجي شهرزاد. إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .مذكر لنيل شيادة الماجستير في المالية الدولية. تحت إشراف د. بن بوزيان محمد ..كلية العموم االقتصادية و التجارية و عموم التسيير. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.2011-2012.ص92

[2] عبد الغفار عبد السلام وآخرون. إدارة المشروعات الصغيرة.ط 1.دار صفاء للمنشر والتوزيع. الأردن. 2001.ص 70.

[3] هيثم محمد الزغبي.الادارة و التحميل المالي.دار الفكر للنشر.2000.ص 68.

2. مصادر خارجية:

أ. **الائتمان التجاري:** ويعرف الائتمان التجاري أنه نوع من التمويل قصير الأجل تحصل عليه المنشأة الصناعية، وتعتمد المنشآت على هذا المصدر في التمويل بدرجة أكبر من اعتمادها على الائتمان المصرفي، وتعتبر المصدر الوحيد المتاح لبعض المنشآت.[1]

ب. **الاقتراض من البنوك التجارية:** تعتبر البنوك التجارية مصدرا رئيسيا من مصادر الأموال بالنسبة للمشروعات الصغيرة وغايتها القروض، وكثير من البنوك تمنح قروض صغيرة الحجم إلى الأفراد كقروض شخصية يتم استخدامها لتمويل المشروعات الصغيرة وتمنح هذه البنوك قروض محددة لمدة زمنية قصيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

ج. **الهيئات والمؤسسات المتخصصة:** أحيانا تدخل القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات والمؤسسات الخاصة ضمن القروض البنكية إلا أن مصدرها ليس البنوك و إنما جهات متخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد تكون حكومية أو شبه حكومية أو غير حكومية ويكون من أبرز أهدافها التنمية الاقتصادية وهدفها الأساسي ليس الربحية وإنما المصلحة العامة .[3]

د. **التمويل عن طريق الشركات الكبرى:** هناك العديد من الشركات الكبيرة التي تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة وتقدم لها الخبرات الفنية والإنتاجية، وان كان الدافع الرئيسي وراء ذلك هو الربح والفائدة.

---

[1] فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، 2006، ص 196.

[2] أمينة حنيفي، مرجع سبق ذكره، ص 80

[3] توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، طا، عمان، 2009، ص 99

المطلب الثاني: أليات دعم المالي (الحالية، المستحدثة) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

أولا: أليات دعم المالي الحالية

1. **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):**

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وقد وضعت تحت سلطه رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العلمية الجميع نشاطات الوكالة.

وهي هيئه وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات.

2. **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)**[2]

أنشئت بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001 وهي تحت سلطه رئيس الحكومة وذلك في إطار تنسيق مجهودات الحكومة لدعم المشاريع الاستثمارية وتعزيز التشاور بين كل الإدارات المعنية، حيث تقوم بتزويد المستثمرين بكل وثائق الإدارية الضرورية لانجاز الاستثمار وتبليغهم بقرار منح المزايا المطلوبة من عدمه.

[1] فطوم حوحو، سهام العيساوي، رفيعة ومان، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخله بعنوان : هياكل الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي يومي 6-2017/12/7، ص 2-3.

[2] فاتح جاري، عبد العزيز بوكار، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة بعنوان: هيئات مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، يومين 30-31 جانفي 2018، ص08.

3. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) :

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11/ 11 / 2002 بهدف ضمان القروض للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها، كما هو محدد في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتولى التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية:[1]

- تجهيز وتوسيع المؤسسات.

- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

4. وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI):

تم إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمار بموجب بالمادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 93/12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1114 الموافق ل 05/ 10 / 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في شكل شباك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار.

وتتكفل الوكالة القيام بالمهام التالية:[2]

- متابعة الاستثمارات وترقيتها.

- التكفل بكل أو بعض النفقات المتعلقة بانجاز الاستثمارات.

- منح الامتيازات المتعلقة بترقية الاستثمارات.

---

[1] عبد الحكيم سعيد، مريم لحصر، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مقال حول: مساعي تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة بومرداس – الجزائر –، يومي 29-30 أكتوبر 2017، ص11.

[2] سليمة هالم، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، " دراسة تقييمية للفترة من 2004 إلى 2014"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اقتصاديات إدارة الأعمال، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2016-2017، ص 1-186.

– مراقبة ومتابعة الاستثمارات.

5. الصندوق الوطني لتامين البطالة (CNAC):

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب القانون رقم 94 –188 المؤرخ في 6 جوان 1994 وهو موضوع تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي وهو يسعى إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية بحيث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتعدى مدة التكفل المحسوبة 36 شهرا كما كلف الصندوق وفق للمرسوم الرئاسي رقم 03 / 514 المؤرخ في 06/ 12 / 2003 بدعم ومرافقة أحداث نشاطات جديدة للعاطلين عن العمل أو المسرحين منه انطلاقا من 2004 في إطار تطبيق برنامج رئيس الجمهورية لمخطط تشجيع ودعم التنمية الاقتصادية ومحاربة البطالة وعدم الاستقرار، تولى الصندوق الوطني للتامين على البطالة تنفيذ جهاز دعم أحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع والبالغين من العمر ما بين 35 و50 سنة من خلال الاستفادة من مزايا متعددة منها مبلغ 10 ملايين دينار جزائري بعدما كان لا يتعدى 5 ملايين دينار جزائري وبعد اجتماع مجلس الوزراء في 6 مارس 2011 لتحسين كيفية التمويل خرج بإجراءات جديدة تتمثل في:[1]

– تغيير المساهمة الشخصية إلى 1% بدلا من 20 % سابقا إذا كان القرض اقل من خمسة ملايين دينار جزائري واثنين % بدلا من 25 % سابقا كمساهمة إذا كان القرض يتراوح ما بين 5 ملايين وعشر ملايين دينار جزائري.

[1] أمينة حنيفي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق – دراسة حالة الجزائر ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 2018/ 2019، ص 141، 142.

– قروض غير مكافئة تتحملها الخزينة العمومية وهي متمثلة في 500 ألف دينار للكراء إذا كان ضروري و 500 ألف دينار لشراء السيارات وأخيرا مليون دينار جزائري لخريجي الجامعات من اجل الكراء إذا كان مشترك ما بين اثنين أو أكثر في نشاطات كما كاتب الدراسات والأطباء والمحامين.

– زيادة نسبة القروض الغير مكافئة من 60 % إلى 80 % ومن 80 % إلى 95 % إذا كانت الاستثمارات في الهضاب العليا والجنوب وحسب القطاعات مثل: فلاحة الصيد البحري البناء والأشغال العمومية الري وأخيرا الصناعات التحويلية.

– تمديد فترة تسديد القروض إلى ثلاث سنوات للمبلغ الأساسي وأربع سنوات بالنسبة للفوائد.

6. **لجنة دعم وترقية الاستثمارات المحلية (CALPI):**

وهي لجنه مكلفه بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول المواقع والأماكن المخصصة لإقامة المشروعات، وتقدم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لفشلها في تأدية الدور المنوط بها والمذكور سابقا تم تعويضها بالوكالة الوطنية للعقار الصناعي سنة 2001 والتي يتمثل دورها في الحصول على ك2الأراضي وتهيئة المناطق الصناعية بالإضافة إلى جميع قطع الأراضي وتأجير العقارات .[1]

7. **بورصة الشراكة والمناولة:** تعتبر بورصة الشراكة والمناولة الجزائرية مركز لتقديم المعلومات التقنية والصناعية وبنك المعلومات، كما تعتبر وسيله تنظيم عروض وطلبات المناولة (المقاولة في الباطن)، فهي جمعية ذات منفعة عامة في خدمة القطاع الاقتصادي تم إنشائها عام 1991 تتكون من المؤسسات العمومية والخاصة.

[1] أمينة بلغيث، عمر جليلة، مرجع سبق ذكره، ص04 و 05.

8. **وكالة التنمية الاجتماعية [1](ads):** وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشاؤها سنة 1994، وهي تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة،

تسعى لتقديم قروض مصغره للتخفيف من أشكال الفقر والحرمان.

ثانيا: أليات لدعم المالي المستحدثة في ظل الإطار التنظيمي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أدى تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشائها إلى فرض تعاضد جهود هيئات عديدة وذلك من أجل تمكين هذه المؤسسات من بلوغ مختلف أهدافها ومن أبرز هذه الهياكل نذكر ما يلي:[2]

1- المحاضن والمشاتل: التي تعتبر من الآليات المعتمدة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتساعد في رعاية هذه المشروعات إلى غاية نموها وتنطلق في الفضاء الاقتصادي وتهدف إلى تطوير أفكار جديدة من شأنها أن تساهم في خلق مشروع إبداعي جديد، أو تطوير المشروع القائم وتمكين المبتكرين والمخترعين من تجديد أفكارهم في منتجات أو عمليات قابلة للتسويق وتقديم الأبحاث والمعرفة والتدريب أما المشاتل فهي الهيكل المؤقت الذي يقترح محلات ومساعدات وخدمات خاصة بالمؤسسات حديثة النشأة أو التي تكون في طور الانجاز حيث تترجم هذه المساعدة في نصائح استشارات وإرشادات خاصة بمؤسسات حديثة النشأة وذلك بهدف زيادة فرص النجاح لهذه المؤسسات.

2- مراكز التسهيل: بغية تشجيع وتطوير النسيج الاقتصادي المحلي حيث قامت الوزارة الوصية بإنشاء مراكز التسهيل والتي من مهامها ما يلي:

- توجيه ومرافقه المقاولين للاستثمار في المجالات الموافقة لخصوصيات كل منطقة.

---

[1] عبد الحكيم سعيج، مريم لحصر، مرجع سبق ذكره، ص 12، 11

[2] أمينه بلغيث، عمر جليلة، استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة بعنوان: استراتيجيات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر – تجربة الجزائر والتجربة الايطالية (دراسة مقارنة)، جامعه الونيس علي – البليدة 2-، يومين 06-07 نوفمبر 2018، ص03.

- تطوير النسيج الاقتصادي المحلي ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد المحلي.

- تسيير الملفات التي تحظى بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المالية.

- تطوير التكنولوجيات الحديثة وتتميم البحث والكفاءات.

3- المجلس الوطني لاستشاري ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وهو جهاز استشاري يسعى لترقية التشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية وهذا يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع من جهة والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى فهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

4- المجلس الوطني لترقية المقاولة (المقاولة من الباطن): تعتبر المقاولة من أهم الوسائل لتنمية القطاع والأداء الأفضل لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بين المهام التي يقوم بها المجلس اقتراح كل التدابير التي من شانها تحقيق اندماج أفضل للاقتصاد الوطني، وكذا تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمقاولة، ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء كان وطنيين أو أجانب، تنسيق نشاطات بورصات المقاولة والشراك الجزائرية في ما بينهم.

5- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: والتي أوكلت إليها مهمة وضع إستراتيجية قطاعية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

[1] المرجع السابق، ص 04.

المبحث الثالث: ماهية القرض المصغرة.

المطلب الأول: النشأة وتعريف القروض المصغرة

أولا: النشأة:

بيد أن مفهوم القرض المصغر صار معروفا عام 1974م بمبادرة من الخبير الاقتصادي محمد يونس البنغالي ولد محمد يونس علم 1940م بمدينة شيتاجونج، من عائلة مسلمة، وهو أستاذ الاقتصاد والحائز على جائزة نوبل للسلام عام 2006 كانت البدايات أولى للقروض المصغرة والتي تمت في بنغلاديش حيث شهد هذا الأخير أول تجربة في الميدان من خلال غرامين بنك سنة 1983م، والذي يعتبر أول مؤسسة مالية للقرض المصغر وأول بنك في العالم يهتم بهذا الموضوع، فخلال 17 سنة استفاد من تمويله أكثر من اثني عشرة مليون بنغالي، ويوصف القرض الممنوح هناك ب قرض الأمل لأن أغلب المستفيدين من خدماته هن النساء الأنهن أول من يعاني من الفقر.[1]

ثانيا: تعريف القرض المصغر.

يوجد عدة تعاريف عديدة للقروض المصغرة:

1. **تعريف المكتب الدولي للعمل** : القرض المصغر يشير إلى المصرفية و تتعلق بمبالغ صغيرة.
2. **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية** : القرض المصغر هو الحصول على تمويل مشروعات صغيرة، يستفيد منها أشخاص المهمشين، الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم.
3. **تعريف القروض المصغرة في نظر الأمم المتحدة** : ولخصت في ما يلي:

– القرض المصغر ذو أبعاد اجتماعية.

[1] ناصر مغني، القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011، ص02.

– أن القرض المصغر هو عبارة عن قرض استثماري[1].

ثالثا: مبادئ القرض المصغر

وتتمثل في ما يلي[2]:

– يعتبر القرض المصغر من بين أهم الخدمات المالية مثل خدمات الادخار والتامين وتحويلات الأموال التي يحتاجها الفقراء لإنشاء مشاريعهم الصغيرة.

– يعتبر القرض المصغر أداة قوية لمكافحة الفقر بحيث تستخدم الأسر الفقيرة الخدمات المالية لزيادة الدخل.

– التمويل المصغر يعني بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء، ولن يتحقق ذلك إلا إذا أدمج النظام المالي الرسمي أي بناء أنظمة مالية شاملة ومتاحة للجميع.

– يغطي التمويل المصغر تكاليفه، أو هو ما يجب أن يكون عليه حتى يتمكن من الوصول إلى أعداد كبيره من الفقراء، أو حتى تستطيع مؤسسات التمويل المصغرة الاستمرار في مهامها ينبغي عليها أن تفرض رسوما لتغطية التكاليف.

– الغرض من التمويل المصغر هو تأسيس مؤسسات مالية محلية مستدامة مهمتها جذب المدخرات المحلية وإعادة تدويرها في شكل قروض.

– لا يقدم التمويل المصغر الحلول دائما لكل المشكلات فهناك برامج أخرى الذين لا تتوفر لديهم وسائل السداد.

– دور الحكومة والقيام بمهام المساعدة في تسهيل تقديم الخدمات المالية وليس القيام بذلك مباشرة أن تقوم بمهام تتعلق بالتنظيم والإشراف.

---

[1] عبد الحكيم عمران، عزي محمد العربي، واقع التمويل الأصغر في الجزائر و أساليب تطويره، الملتقى الوطني حول برامج التمويل الأصغر و دورها في القضاء على الفقر والبطالة، جامعة المسيلة، ص 2-4-5.

[2] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)- وكالة غرداية-

رابعا: أهمية القرض المصغر في ما يلي[1]:

- تخفيف الفقر والبطالة.
- رفع مستوى المعيشة وترشيد المدخرات المحلية. .
- توفير الخدمات وخدمات الإنتاج.
- استخدام الخدمات المحلية.
- المساهمة في تحقيق التنمية المكانية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة

أولا: الدراسات المحلية

1. ترقية أساليب وصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري" قام بها رابح خوني، وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية سنة 2002-2003 وهي عبارة عن دراسة نظرية تحليلية وقد جاءت كالتالي :تضمنت الدراسة أربعة فصول: الفصل الأول تعرض فيه الباحث للتعريف وماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها، وكذا أهميتها بالنسبة للاقتصاد وكذا خصائصها ودورة حياتها، وأشكالها القانونية وأهم المشاكل والمعوقات التي تواجهها، أما في الفصل الثاني فتعرض لماهية التمويل وأهميته ومصادره واستعراض بعض التجار ب العالمية الرائدة في مجال التمويل، وركز الباحث في الفصل الثالث على التوصيف الإحصائي لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفي الأخير تعرض الباحث لأهم الصيغ التمويلية التي يمكن أن تعد كبدائل وصيغ جديدة يمكن تطبيقها في الجزائر لفتح آفاق جديدة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحل مشكلة التمويل التي تواجهها.

[1] عزمي مصطفى، أحمد نصار، دور الصندوق الاجتماعي في تنمية الشروعات الصغيرة، الملتقى الدولي حول جهاز القرض المصغر،17-18ديسمبر2022.

2. سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة ميدانية" أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، جانفي 2005 . الباب التمهيدي والذي قسمه إلى فصلين حاول فيه التعرض للنقاط التالية :الفصل الأول خصص المبحث الأول منه لاستعراض للمراحل التاريخية لميلاد البحث الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبرزين الإرهاصات الأولى لميلاد موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كموضوع للبحث مستقل بذاته في مجال البحث في علوم التسيير. أما المبحث الثاني فسوف نناقش فيه إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبرزين أسباب التباين الحاصل في تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام .المبحث الثالث لأهمية ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها. أما المبحث الرابع فقد خصص لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد أما الفصل الثاني فقد خصص لاستعراض إشكالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مستعرضين التجربة الجزائرية في هذا المجال وكذلك مختلف العوائق التي تحول دون تطور هذا النوع من المؤسسات في الجزائر مركزين على العوائق والمثبطات ذات الطبيعة المالية مبرزين في آخر هذا البحث مختلف الآليات التي وضعت حتى الآن في الجزائر لتجاوز الإشكالية المالية لهذه المؤسسات.

3. دراسة من إعداد عتيق الشيخ وهي أطروحة دكتوراه تحت عنوان: "تقييم أثر برامج التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (1990\2015)، جامعة وهران 2، الجزائر، 2018\2019.

وكانت مقسمة كالآتي: الفصل الأول تمثل في الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،أما الفصل الثاني يتمثل في دراسة نظرية حول برامج التأهيل، أما الفصل الثالث فتطرق فيه إلى مختلف التجارب الدولية لواقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والفصل الرابع تناول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2004\2015)، وأخيرا الفصل الخامس كان عبارة عن دراسة تطبيقية لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى تأثيرها على الاقتصاد في الجزائر.

4. دراسة من إعداد ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، تحت عنوان : قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (الواقع والتحديات)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جوان 2018، جامعة جيجل، الجزائر.

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربع محاور أساسية وهي: المحور الأول الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المحور الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المحور الثالث: العراقيل التي تواجه تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأخيرا المحور الرابع فيتناول منظومة دعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يهدف هذا البحث إلى تشخيص واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع استعراض لأهم المعوقات التي تحول دون ترقيته في ظل التحديات الراهنة، وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا من خلال إبرازها لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتحديات التي تواجهها، لقد اعتمدنا على هذه الدراسة في الجانب النظري .

خلاصة الفصل:

من خلال ما عرضنا في الفصل الأول من إطار النظري لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اتضح أن هناك صعوبة تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى وبالرغم من اختلاف التعاريف إلا أننا نجدها تشترك في مجموعة من الخصائص ومميزات التي تحظى بها لدى الدول المتقدمة والدول النامية حيث من خلالها يتم تحديد الوضع الاقتصادي للبلد، فهي تساهم في تحسين عدة جوانب من بينها تحسين الظروف المعيشية للأفراد وتقليل من ظاهرة البطالة .

كما تناولنا أيضا في هدا الفصل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر راحل تطورها مند الاستقلال واهتمامها الكبير التي أولت له الجزائر ودلك من خلال وضع مجموعة من الهيئات والمؤسسات الداعمة لسير هده المؤسسات، برغم من الاهتمام التي حضيت به إلا أنا هده المؤسسات تواجه صعوبات تمنها من تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها.

الفصل الثاني

دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر غرداية

تمهيد:

في هدا الفصل سنقوم بتقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأهم الوظائف التي تقوم بها بصفة عامة وتعتبر من الأجهزة الفاعلة في مجال الاقتصادي ودورها الأساسي في منح القروض المصغرة، حيث سنتطرق في هدا الفصل إلى النقاط التالية:

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: (نشأتها، مهامها أهدافها هيكلها التنظيمي)

المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مع تقديم احصائيات خاصة بالقروض المقدمة من طرفها.

المبحث الأول: تقديم عام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (غرداية)

المطلب الأول: ماهية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أولا: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير المقرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل و التضامن الوطني. وعدلت بعض مواد قانونها الرئاسي رقم 08 – 10 المؤرخ في 19 محرم عام 1429 الموافق ل 27 جانفي 2008، وتعرف على أنها هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية. ويعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع على: المساهمة الشخصية للمستفيد وسلفة بدون فائدة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومساهمة البنك في شكل قرض بنكي، ويهدف هذا البرنامج الى الادماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستفيدين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات.[1]

1. تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

انه عبارة عن سلفة صغيرة الحجم، مخصص لاقتناء عتاد بسيط، يتم تسديده في مرحلة قصيرة، وذلك قصد ترقية الشغل وكذا النشاطات التجارية المنتجة وبذلك يعتبر القرض المصغر وسيلة لمكافحة البطالة والفقر في المجتمع[2].

[1] وهاب مقداد، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مرافقة حاملي الفكر المقاولاتي، جلسة تحسيسية حول جهاز القرض المصغر بمناسبة الأسبوع العالمي للمقاولاتية،يوم19نوفمبر2017،جامعة فرحات عباس،سطيف،ص3

[2] المرسوم التنفيذي رقم 14.04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الكطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قوانينها الأساسية المادة 05.

2. مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

يمكن تلخيص مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ما يلي[1]:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع و التنظيم المعمول بهما؛
- تقديم الدعم والاستشارة و المرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة؛
- تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم مع الوكالة؛
- مساعدة المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛
- العمل على الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي؛
- اضافة إلى المهام المسندة اليها، تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مجموعة من الفوائد و المساعدات للمستفيدين منها؛

تمنح قرض بدون فائدة قدره 29% من الكلفة الإجمالية للمشروع (1000000) دج.

3. أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[2]

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، و العمل في البيت والحرف والمهن ، ولا سيما الفئات النسوية؛
- رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية ، من السلع والخدمات المولدة للمداخيل والعمالة؛

[1] 01:30 تاريخ الاطلاع 07/06/2021 على الساعة www.angem.dz

[2] مرجع سبق ذكره 01:30 تاريخ الاطلاع 07/06/2021 على الساعة www.angem.dz

- تنمية روح المقاولتية، لتحل محل الاتكالية، وبالتالي تساعد على الادماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص؛
- دعم و توجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال؛
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير الوطنية ANGEM؛
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة؛
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع.

4. الهيكل التنظيمي لوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الشكل رقم(01): يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر (غرداية).

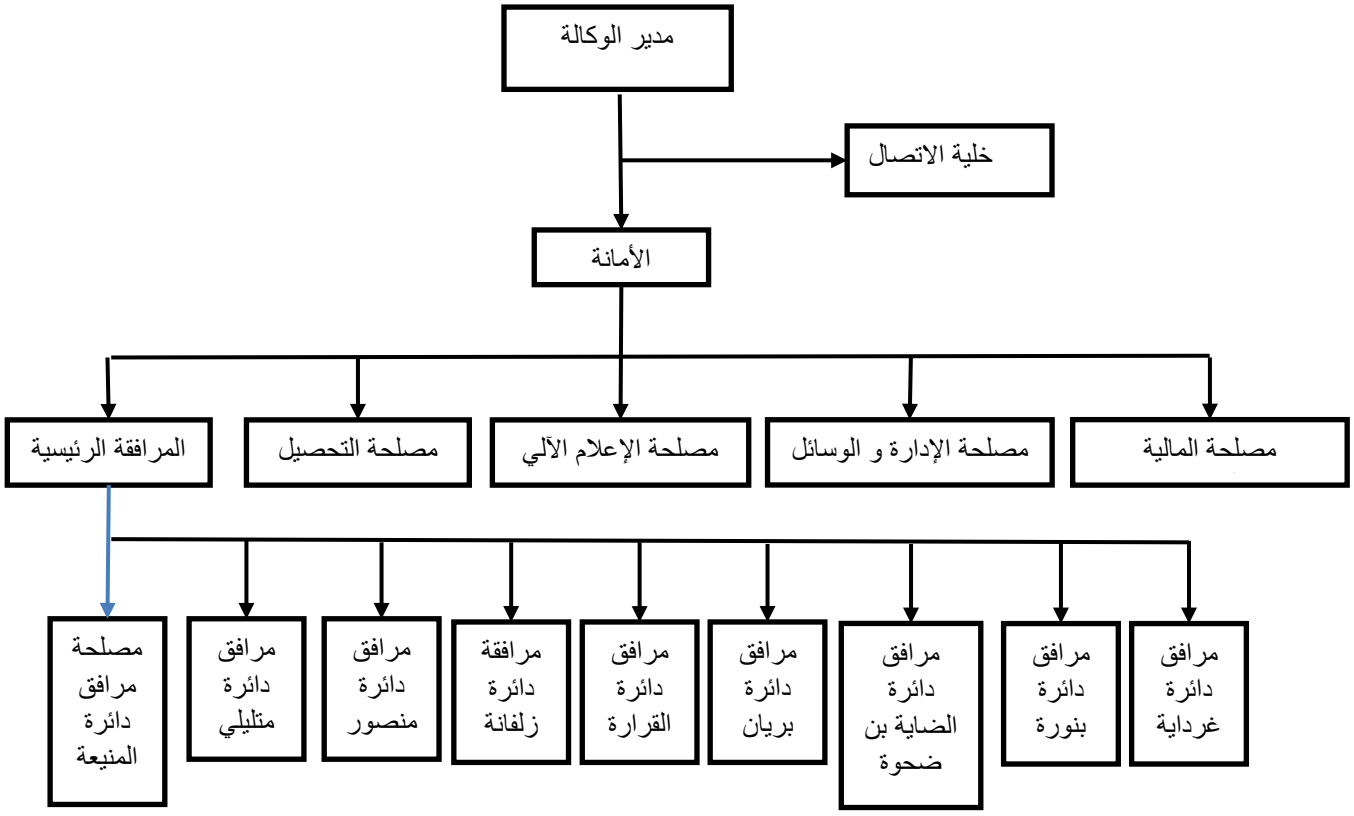

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية التسيير القرض المصغر www.angem.com

ثانيا: شروط الحصول على القرض:

-بلوغ سنة 18 سنة فما فوق.

-إثبات مقر الإقامة.

-القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تقدر ب 1 %من التكلفة الإجمالية للنشاط.

- القرض للبنك

ثالثا: الفئة المستهدفة للاستفادة من القرض المصغر:

1. الفئة المستهدفة:

- النساء الماكثات بالبيت.
- الأشخاص دوي الاحتياجات الخاصة .
- ضحايا المأساة الوطنية .
- المرشحين للهجرة غير الشرعية.
- المحبوسين المفرج عنهم.
- المهاجرين غير الشرعيين العائدين.
- صغار التجار.
- خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.

رابعا: كيفية الحصول على القرض ومراحل تسديده

المرحلة الأولى: إيداع الملف لدى فرع الوكالة

أ- الملف الاداري:

- وثيقة تعهد والتزام؛
- 02 صور شمسية؛
- 02 شهادة ميلاد؛
- 02 بطاقة اقامة؛
- 02 نسخ لبطاقة التعريف الوطنية؛
- 02 نسخ من الديبلوم أو شهادة عمل أو تربص؛
- شهادة عدم الانتساب الى:CNAS – CASNOS

ب-الملف المالي:

- الفواتير الشكلية للعتاد معفية من الرسوم؛
- فاتورة شكلية لتأمينات متعددة المخاطر ؛
- كشف التهيئة معفية من الرسوم؛
- دراسة تقنية ملحقة بالميزانيات.

المرحلة الثانية: دراسة الملف من طرف مصالح الفرع

بعد تقديم الملف لفرع الوكالة يتولى المرافق فحص الطلب المقدم اليه من حيث استيفائه للشروط المنصوص عليها، وبعدها يقوم بدراسة تقنية للملف، وبعد استيفائه لجميع الشروط تقدم له شهادة تأهيل Attestationd'éligibilité.

المرحلة الثالثة: ايداع الملف على مستوى الوكالة البنكية:

بمساعدة المرافق يضع صاحب المشروع الملف في البنك الذي تحدده له الوكالة وهذا بهدف طلب قرض من البنك، والبنوك التي تتعامل معها الوكالة هي:

1- البنك الوطني الجزائري BNA؛

2- البنك الخارجي الجزائري BEA؛

3- القرض الشعبي الجزائري CPA ؛

4- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR؛

5- بنك التنمية المحلية BDL.

ويجب على الشاب عند التوجه الى البنك أن يرفق بالوثائق التالية:

- شهادة التأهيل (Attestation d'éligibilité)؛
- طلب قرض من البنك؛
- الفواتير والكشوف

المرحلة الرابعة: دراسة الملف من طرف الوكالة البنكية

في هذه المرحلة يتم دراسة الملف من طرف البنك وهذا من أجل منح قروض للمؤسسة المصغرة التي ستنشأ وهذا القرض عبارة عن قرض متوسط الأجل يمنح لمدة 05 سنوات، حيث يتم دراسة الملف على مستوى البنك وفقا للشروط التقليدية المعمول بها في البنوك التجارية لمنح القروض حيث يتم من خلالها التأكد من قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح تمكنها من تسديد قيمة القرض في الآجال المحددة.

ومن أهم الشروط التي يطلبها البنك من صاحب المؤسسة المصغرة لمنح القروض:

1- تحقيق المساهمة الشخصية:

وتعد الشرط الرئيسي لصاحب المشروع حيث يقوم بفتح حساب بنكي و يودع فيه مساهمته المقدرة بـ1%.

2- تسوية الوضعية الإدارية:

زيادة في الشرط الأول يقوم البنك بدراسة الملف وسمعة صاحب المشروع و وضعيته و يتعرف على قدرته الانتمائية عن طريق مقابلة العميل ودراسة مقدرته على توليد الدخل، وكذا دراسة ما يحيط بالمشروع من كل الجوانب مع التأكد من قيامه بكل الإجراءات الإدارية.

3- تقديم ضمانات:

لمواجهة خطر عدم التسديد يطلب البنك ضمانات مختلفة لمنح القرض وتتمثل هذه الضمانات فيما يلي:

أ- **ضمانات شخصية:** عن طريق صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر FGMMC و الذي يقوم بتعويض البنك في حالة إعسار صاحب المؤسسة المصغرة على تسديد ديونه في حدود 85%واشتراك المؤسسة المصغرة في الصندوق يتم بعد الحصول على الموافقة البنكية .

كذلك يتم تأمين العتاد و الأدوات المختلفة الخاصة بتجهيز المؤسسة المصغرة وفي حالة تعرض أصول المؤسسة للأخطار فإن البنك يستفيد من مبلغ التعويض التي تسدده شركة التأمين.

ب- **الضمانات الحقيقة:** وتتمثل في الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز، والرهن الحيازي هو عقد يضع بموجبه المدين شيئا لدى دائنه بعرض ضمان الدين وفي هذا الرهن الشيء المرهون يخرج من ملكية المدين ويبقى لدى الدائن خلال فترة الاعتماد وبهذا يفقد المدين حيازته.

المرحلة الخامسة: الموافقة البنكية:

تتمثل هذه المرحلة في الحصول على الموافقة البنكية لمنح القرض و الاشارة فان اتخاذ القرار بمنح القرض أو الرفض يتم على مستوى الوكالات البنكية التي يودع فيها ملف صاحب المشروع.

المرحلة السادسة: العودة الى فرع الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر

بعد الحصول على الموافقة البنكية يرجع صاحب المشروع الى فرع الوكالة مرفقا بالوثائق التالية:

- رقم شهادة التأهيل؛
- الموافقة البنكية؛
- وصل دفع المساهمة الشخصية؛
- فاتورة شكلية للعتاد؛
- فاتورة شكلية لتأمين العتاد؛
- سجل تجاري أو بطاقة حرفي أو بطاقة فلاح؛
- عقد كراء أو عقد ملكية.
- نسخة من وصل تحويل الاشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة FGMMC.

المرحلة السابعة: قرار منح الامتيازات.

إن مدير الوكالة يقوم بتأسيس قرار منح الإعانات لصالح مرحلة الانجاز وكذا قائمة برامج التجهيزات وهذا في شكل أربع نسخ طبق الأصل.

- الأولى توجه للمؤسسة المصغرة؛
- الثانية توجه في أرشيف ملف المؤسسة المصغرة؛
- الثالثة توجه من قبل مديرية الوكالة إلى مصلحة الضرائب؛

- الرابعة توجه إلى أرشيف الملف المنقول إلى المديرية العامة؛

إن الملف النهائي ينقل إلى المديرية العامة وذلك قصد إمضاء قرار منح الإعانات لصالح فترة الانجاز وكذا قائمة برامج التجهيزات (liste programme d'équipement).

المرحلة الثامنة: تسليم القرار مع التوقيع على دفتر الشروط وسندات لأمر بين الوكالة وصاحب المشروع.

تسليم القرار مع التوقيع على دفتر الشروط (Cahier de charge) وسندات لأمر (Billet aorder) بين الوكالة وصاحب المشروع، كما ينحصل على قرار منح الامتياز من الوكالة.

المرحلة التاسعة: تحويل القرض بدون فائدة من الوكالة.

يتوجه صاحب المشروع بعدها الى مصلحة المحاسبة و التمويل لتحويل مبلغ القرض (PNR) لحساب المؤسسة المصغرة، بعد دفع مساهمته الشخصية وتسليمه الأمر باستلام صك المورد لجلب العتاد.

المرحلة العاشرة: اقتناء العتاد بواسطة صك بنكي.

يقوم البنك بدفع مساهمته وتسليم صك المورد لصاحب المشروع الذي يقوم بدوره بجلب العتاد وتهيئة مكان اقامه المشروع و الدخول في مرحلة الاستغلال.

المرحلة الحادية عشر: العودة الى فرع الوكالة.

يعود صاحب المشروع للفرع ليأتي دور مصلحة المتابعة لمعاينة انطلاق المشروع و اجراء الرهن الحيازي للتجهيزات والسيارات لفائدة البنك بالدرجة الأولى، و الفرع بالدرجة الثانية، وهذا في حالة تعسره على سداد القرض.

المرحلة الثاني عشر: تسليم قرار منح الامتيازات الخاصة بالاستغلال من طرف فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لتقديمها الى مصلحة الضرائب لاستفادته من الاعفاءات الضريبية.

المطلب الثاني: دراسة ميدانية على مؤسسة صغيرة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(angem)

سنقوم في هدا المطلب في دراسة حالة على مؤسسة صغيرة وكيفية حصولها على القرض عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض –غرداية–

مشروع حدادة فنية

السيد: محمد

الرقم الاحصائي: 197747010002343

الرقم الجبائي :292030000060913

رمز النشاط:01.03002

أولا: بداية المشروع

المرحلة الأولى: بداية المشروع.

جدول رقم (04): يوضح حسابات تقديرية للمشروع

الرقم	التعيين	النسبة	المبلغ
01	المساهمة الشخصية	%01	9637.40
02	مساهمة الوكالة PNR	%29	279484.53
03	مساهمة البنك	70%	674617.82
تكلفة المشروع			**963739.75**

مصدر: من اعداد الطالبين وفق احصائيات المقدم من طرف الوكالة

بعدما تم تقدير المشروع قام صاحب المشروع بتكوين الملف الدي تم ايداعه لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث يتكون الملف:

- وثيقة تعهد والتزام؛
- 02 صور شمسية؛
- فاتورة شكلية للمواد الأولية والعتاد لا يتجاوز قيمة القرض.
- فاتورة ضمان العتاد.
- 02 شهادة ميلاد؛
- 02 بطاقة اقامة؛
- 02 نسخ لبطاقة التعريف الوطنية؛
- 02 نسخ من الديبلوم أو شهادة عمل أو تربص؛
- شهادة عدم الانتساب: CNAS – CASNOS

الفواتير الشكلية:

Tel/Fax : 213 29 83 93 91
Email : GEMIGHAR@yahoo.com

R.C. N° : 4315188 / A / 99
M.F. N° : 197747010002343
Art. N° : 47030401011
Compte N° : 00100.292030000060913
BNA - GHARDAIA
Ghardaia le :25/02/2018

Doit :

FACTURE PROFORMAT N° :04/017

N°	Désignations	U	Qté	Prix,U	Montant
01	Cisaille 7 operation MOUSSAOUI		01	90 000,00	90 000,00
02	Coupe fer ROND GM		01	20 000,00	20 000,00
03	Poste a soder		01	80 000,00	80 000,00
04	Tronçonneuse a table MOUSSAOUI		01	210 000,00	210 000,00
05	Tronçonneuse Q 230 BOSCH		01	28 000,00	28 000,00
06	Etaux GM		01	17 700,00	17 700,00
07	Compresseur a air 100 L		01	56 000,00	56 000,00
08	Groupe électrogéne		01	75 000,00	75 000,00
09	Perceuse a table		01	120 000,00	120 000,00
10	Cisaille coupe tole		01	18 000,00	18 000,00
11	Perceuse BOSCH		01	25 000,00	25 000,00
12	Visseuse BOSCH		01	14 800,00	14 800,00
				TOTAL H. T. :	754 500,00
				T.V.A. 19 % :	143 355,00
				TOTAL T.T.C. :	897 855,00

Arrêtée la présente Facture à la somme de :
HUIT CENT QUATRE-VINGT DIX SEPT MILLE HUIT CENT CINQUANTE CINQ DINARS ALGERIEN

Durée de Livraison : 60 Jour - Garante : (01) un an - N.B. : Les Prix Valable pour un délia de 03 Mois

Le Gérant :

وثيقة تأمين على العتاد:

COMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSURANCES
C. A. A. T.
AGENCE DE GHARDAÏA CODE 341

Tel : 029-83-91-73 Fax : 029-83-92-01

Client:
GHARDAIA
Code Client: 2988173

FACTURE PRO-FORMA

ASSURANCE MULTIRISQUES PROFESSIONNELLE

DEVIS N° 341/MP/775

Date D'effet 25/02/2018 Date D'échéance 03/09/2018

Prime Nette	C.C	T.V.A	Prime Globale	- D.T.I	Total Général
38 025.00	800.00	7 319.75	45 844.75	40.00	45 884,75

Valeur Assurée : 897 855,00

Fait à Ghardaïa le : 25/02/2018

P/ C.A.A.T

المرحلة الثانية:

بعد تقديم الملف للوكالة يتولى المرافق دراسة الملف المقدم اليه ،وبعد دراسة الملف الخاص بالمشروع وبعدها تصدر الدولة شهادة التمويل.

المرحلة الثالثة:

ايداع الملف لدى على مستوى البنك يتم دراسة الملف على مستوى البنك يتم اتخاد القرار بمنح القرض.

بعد الحصول على الموافقة البنكية يرجع صاحب المشروع الى الوكالة مرفقا بالوثائق التالية:

- رقم شهادة التأهيل.
- الموافقة البنكية.
- وصل دفع المساهمة الشخصية .
- فاتورة شكلية للعتاد.

فاتورة الشكلية للتأمين على العتاد.

- سجل تجاري، أو بطاقة حرفي.

المرحلة الرابعة : قرار منح الامتيازات

- اعفاء كلي من الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة 3 سنوات.
- اعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة 3 سنوات.
- تعفى من رسو نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد انشاء أنشطة صناعية.

- تخفيض من الضريبة على الدخل الاجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكدا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الاعفاءات، ودلك خلال ثلاث سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي، ويتمثل هدا التخفيض فيما يلي :

– السنة الأولى من الاخضاع الضريبي : تخفيض 70%

– السنة الثانية من الاخضاع الضريبي : تخفيض 50%

– السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي : تخفيض 25%، وتحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق 05%.

المرحلة الخامسة: تسديد القرض

الجدول رقم (05): يبين مدة المبلغ المسدد خلال فترات

	المدة	المبلغ المسدد
المرحلة 1	3 سنوات	0
المرحلة 2	5 سنوات	134923.57
المرحلة 3	3 سنوات	7763.46

المصدر من اعداد الطالبين

1- البنك :674517.82 دج

المدة التي تليها هي 5 سنوات يبدأ المستفيد بالتسديد للبنك مبلغ : 134923.57دج في سنة.

674617.82دج /5 سنوات =134923.57 دج للسنة .

مدة تسديد القرض في الشهر:

134923.57/12= 11243.63 دج للشهر.

2- الوكالة: 279.484.53 دج.

والمدة التي تليها هي 3 سنوات تسديد الوكالة.

93161.51 =3/279.484.53 للسنة

7763.46 =12/93161.51 ج.

Tel/Fax : 213 29 83 93 91
Email : GEMIGHAR@yahoo.com

R.C. N° : 4315188 / A / 99
M.F. N° : 197747010002343
Art. N° : 47030401011
Compte N° : 00100.292030000060933
BNA - GHARDAIA
Ghardaia le :25/02/2018

Doit :

FACTURE PROFORMAT N° :04/017

N°	Désignations	U	Qté	Prix,U	Montant
01	Cisaille 7 operation MOUSSAOUI		01	90 000,00	90 000,00
02	Coupe fer ROND GM		01	20 000,00	20 000,00
03	Poste a soder		01	80 000,00	80 000,00
04	Tronçonneuse a table MOUSSAOUI		01	210 000,00	210 000,00
05	Tronçonneuse Q 230 BOSCH		01	28 000,00	28 000,00
06	Etaux GM		01	17 700,00	17 700,00
07	Compresseur a air 100 L		01	56 000,00	56 000,00
08	Groupe électrogène		01	75 000,00	75 000,00
09	Perceuse a table		01	120 000,00	120 000,00
10	Cisaille coupe tole		01	18 000,00	18 000,00
11	Perceuse BOSCH		01	25 000,00	25 000,00
12	Visseuse BOSCH		01	14 800,00	14 800,00
				TOTAL H. T. :	754 500,00
				T.V.A. 19 % :	143 355,00
				TOTAL T.T.C. :	897 855,00

Arrêtée la présente Facture à la somme de :
HUIT CENT QUATRE-VINGT DIX SEPT MILLE HUIT CENT CINQUANTE CINQ DINARS ALGERIEN

Durée de Livraison : 60 Jour - Garante : (01) un an - N.B. : Les Prix Valable pour un délia de 03 Mois

Le Gérant :

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا له في دراسة الحالة على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث يمثل دورها الرئيسي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودلك لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، من خلال متقدمة من خدمات مالية وغير مالية. حيث ساهمت في خلق مناصب الشغل و تقليل من البطالة، الا أن الوكالة تعاني من بعض الصعوبات من حيث متابعة المشاريع ومراقبتها.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا هده توصلنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تشكل أداة هامة لتنشيط الاقتصاد الوطني، حيث أصبحت اليوم تؤدي دورا فعالا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ويتجلى ذلك من خلال آثارها الإيجابية على العمالة والصناعة وتنويع الدخل والخروج من التبعية للمحروقات، كما يساهم بشكل غير مباشر في تحريك القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات لدعم وتحفيز هذا القطاع من خلال وضع إطار قانوني وتشريعي ملائم، واستحداث مجموعة من الأجهزة التي تدعم وترافق أصحاب المشاريع، بالإضافة إلى ذلك وضع عدد من آليات التمويل التي من شأنها توفير الغطاء المالي وتقليل من نسبة البطالة وتوفير فرص عمل.

اثبات صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: الدور الأساسي الدي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع الأصعدة .

الفرضية الثانية: التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما التطورات التي يشهدها العالم.

نتائج الدراسة :

- عدم وجود تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مدى اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهدا يتجلى من خلال الهياكل والبرامج المعتمدة وهيئات معتمدة للدعم المالي.
- بالرغم من الجهود الكبيرة التي بدلتها الدولة الجزائرية في سبيل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الا أن هناك مجموعة من المشاكل التي تعيق نموهها، خاصة الجانب المتعلق بالتمويل.
- يمر القرض المصغر وفق مراحل تتجلى في طلب القرض والالتزام بالضمانات المقدمة وبعدها يتم دراسة القرض ومنح موافقة.

خاتمة

اقتراحات والتوصيات:

- ✓ ضرورة التبسيط الاجراءات الادارية الخاصة بانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تقديم الدعم اللازم لهدا النوع من المؤسسات وبالتالي وصل الى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.
- ✓ تكثيف الدورات الميدانية المرافقة والرقابة على المستفيدين من القرض المصغر.
- ✓ الاستغناء على التمويل الثلاثي والاكتفاء بالتمويل الثنائي بين الوكالة والشخص مع رفع قيمة القرض المقدم من طرف الوكالة.

أفاق الدراسة :

في سياق دراسة هذا الموضوع نقترح المواضيع التالية:

- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.
- دور قرض المصغر في تقديم مناصب شغل وتقليل من نسبة البطالة.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

- أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، د.ط، عنابة، 2008.
- إسماعيل شعباني، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية.
- أمنة بلحاج، واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في الإدارة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2015/2014.
- أمينة حنيفي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق – دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 2018/ 2019.
- أوصيف لخضر, علماوي أحمد, ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر على الموقع: //http: com.efpedia
- برجي شهرزاد. إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .مذكر لنيل شهادة الماجستير في المالية الدولية. تحت إشراف د. بن بوزيان محمد ..كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و عموم التسيير. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.2011-2012.
- توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط، عمان، 2009.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد الثاني، قانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يناير 2017.

- رابح خوني، رقية حساني , مرجع سبق ذكره, ص ص 23,22
- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص16.
- سامية عزيز، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنمية، قسم العلوم اجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014.
- سليمة هالم، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، " دراسة تقييمية للفترة من 2004 إلى 2014"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اقتصاديات إدارة الأعمال، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2016-2017.
- عاشور كتوش، محمد طرشي، تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 / 18 أفريل 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
- عبد الحكيم سعيد، مريم لحصر، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مقال حول: مساعي تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة بومرداس – الجزائر –، يومي 29-30 أكتوبر 2017.
- عبد الغفار عبد السلام وآخرون. إدارة المشروعات الصغيرة. ط 1.دار صفاء للمنشر والتوزيع. الأردن. 2001.

- عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، ناجية صالحي، الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 04-05 / 05 / 2013.
- عيسى قروش، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية 2016-2017، ص 10.
- فاتح جاري، عبد العزيز بوكار، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة بعنوان: هيئات مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، يومين 30-31 جانفي 2018.
- فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، 2006.
- فطوم حوحو، سهام العيساوي، رفيعة ومان، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخله بعنوان : هياكل الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي يومي 6- 7/12/2017.
- كنجو عبدو كنجو .الإدارة المالية. الطبعة الأولى. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. الأردن .1997.
- نعروره بوبكر وآخرون، المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي.

- نور الدين نوي، دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في النقود والمالية، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009.
- هيثم صاهب عجام، علي محمد سعود، التمويل الدولي، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014.
- هيثم محمد الزغبي.الادارة و التحميل المالي.دار الفكر للنشر.2000.
- قانون رقم 01-08 مؤرخ في 12/ 2001/12، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد77، 2001.

الملاحق

ANNEXE N° 17

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
Agence nationale de Gestion du Micro Crédit

CREEE PAR DECRET EXECUTIF N° 04-14
Du 22/01/2004

المقر: الطريق الوطني رقم 01 بئر خادم – الجزائر
Route Nationale n° 01 Birkhadem – Alger
Tél :021.54.40.81 Fax : 021.44.59.15

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

N° : 01

ب: ..... دج: .....

في .....

A: ..... يدفع: .....

لأمر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر Payer

المبلغ: .....

مبلغ بالحروف و بالدينار الجزائري

القيمة المقبوضة: .....

مكتب .....

Souscription

CITE TEMW GHARDAIA

العنوان

Domiciliation

البنك: Banque

رقم الحساب: N° de Compte :

ضريبة الدمغة 50 دج

==DA==

مقابل هذا السند

Contre ce billet

A l'ordre de l'Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit

La somme de :

La somme en toutes lettres et en DA

Valeur reçue : ..... DA

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
Agence nationale de Gestion du Micro Crédit

CREEE PAR DECRET EXECUTIF N° 04-14
Du 22/01/2004

المقر: الطريق الوطني رقم 01 بئر خادم – الجزائر
Route Nationale n° 01 Birkhadem – Alger
Tél :021.54.40.81 Fax : 021.44.59.15

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

N° : 01

ب: ..... دج: .....

في .....

A: ..... يدفع: .....

لأمر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر Payer

المبلغ: .....

مبلغ بالحروف و بالدينار الجزائري

القيمة المقبوضة: .....

مكتب .....

Souscription

CITE TEMW GHARDAIA

العنوان

Domiciliation

البنك: Banque

رقم الحساب: N° de Compte :

ضريبة الدمغة 50 دج

==DA==

مقابل هذا السند

Contre ce billet

A l'ordre de l'Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit

La somme de :

La somme en toutes lettres et en DA

Valeur reçue : ..... DA

ANNEXE N° 17

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
Agence nationale de Gestion du Micro Crédit

CREEE PAR DECRET EXECUTIF N° 04-14
Du 22/01/2004

المقر: الطريق الوطني رقم 01 بئر خادم – الجزائر
Route Nationale n° 01 Birkhadem – Alger
Tél :021.54.40.81 Fax : 021.44.59.15

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

N° : 01

في ..... د.ج:

ب: ..... يدفع:

A: لأمر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر Payer

المبلغ: ..... مبلغ بالحروف و بالدينار الجزائري

القيمة المقبوضة: .....

مكتب ..... Souscription

العنوان ..... Domiciliation

البنك: ..... Banque

رقم الحساب: ..... N° de Compte :

==DA==

مقابل هذا السند،

Contre ce billet

A l'ordre de l'Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit

La somme de :

La somme en toutes lettres et en DA

Valeur reçue : ....DA

CITE TEMW GHARDAIA

ضريبة الدمغة 50 د.ج

ضريبة الدمغة 50 د.ج

ضريبة الدمغة 15 د.ج

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
Agence nationale de Gestion du Micro Crédit

CREEE PAR DECRET EXECUTIF N° 04-14
Du 22/01/2004

المقر: الطريق الوطني رقم 01 بئر خادم – الجزائر
Route Nationale n° 01 Birkhadem – Alger
Tél :021.54.40.81 Fax : 021.44.59.15

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

N° : 01

في ..... د.ج:

ب: ..... يدفع:

A: لأمر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر Payer

المبلغ: ..... مبلغ بالحروف و بالدينار الجزائري

القيمة المقبوضة: .....

مكتب ..... Souscription

العنوان ..... Domiciliation

البنك: ..... Banque

رقم الحساب: ..... N° de Compte :

==DA==

مقابل هذا السند،

Contre ce billet

A l'ordre de l'Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit

La somme de :

La somme en toutes lettres et en DA

Valeur reçue : ....DA

CITE TEMW GHARDAIA

ضريبة الدمغة 50 د.ج

ضريبة الدمغة 50 د.ج

ضريبة الدمغة 15 د.ج

ANNEXE N° 17

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
Agence nationale de Gestion du Micro Crédit

CREEE PAR DECRET EXECUTIF N° 04-14
Du 22/01/2004

المقر: الطريق الوطني رقم 01 بئر خادم – الجزائر
Route Nationale n° 01 Birkhadem – Alger
Tél :021.54.40.81 Fax : 021.44.59.15

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

N° : 01

في ..... د.ج:

ب: ..... يدفع:

A: لأمر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر Payer

المبلغ: ..... مبلغ بالحروف و بالدينار الجزائري

القيمة المقوضة: .....

مكتب ..... Souscription

العنوان ..... Domiciliation

البنك: ..... Banque

رقم الحساب: ..... N° de Compte :

ضريبة الدمغة 50 د.ج

ضريبة الدمغة 50 د.ج

CITE TEMW GHARDAIA

ضريبة الدمغة 15 د.ج

ضريبة الدمغة 50 د.ج

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
Agence nationale de Gestion du Micro Crédit

CREEE PAR DECRET EXECUTIF N° 04-14
Du 22/01/2004

المقر: الطريق الوطني رقم 01 بئر خادم – الجزائر
Route Nationale n° 01 Birkhadem – Alger
Tél :021.54.40.81 Fax : 021.44.59.15

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

N° : 01

في ..... د.ج:

ب: ..... يدفع:

A: لأمر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر Payer

المبلغ: ..... مبلغ بالحروف و بالدينار الجزائري

القيمة المقوضة: .....

مكتب ..... Souscription

العنوان ..... Domiciliation

البنك: ..... Banque

رقم الحساب: ..... N° de Compte :

ANNEXE N° 17

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
Agence nationale de Gestion du Micro Crédit

CREEE PAR DECRET EXECUTIF N° 04-14
Du 22/01/2004

المقر: الطريق الوطني رقم 01 بئر خادم – الجزائر
Route Nationale n° 01 Birkhadem – Alger
Tél :021.54.40.81 Fax : 021.44.59.15

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

N° : 01

DA

مقابل هذا السند،
Contre ce billet
A l'ordre de l'Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit
La somme de :
La somme en toutes lettres et en DA
Valeur reçue : ..... DA

CITE TEMW GHARDAIA

Souscription

Domiciliation

Banque
N° de Compte :

العنوان

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

N° : 01

ب:
دج:
يدفع:
Payer
A: لأمر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
المبلغ:
مبلغ بالحروف و بالدينار الجزائري
القيمة المقبوضة:
مكتب
العنوان
البنك:
رقم الحساب:

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
Agence nationale de Gestion du Micro Crédit

CREEE PAR DECRET EXECUTIF N° 04-14
Du 22/01/2004

المقر: الطريق الوطني رقم 01 بئر خادم – الجزائر
Route Nationale n° 01 Birkhadem – Alger
Tél :021.54.40.81 Fax : 021.44.59.15

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

N° : 01

DA

مقابل هذا السند،
Contre ce billet
A l'ordre de l'Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit
La somme de :
La somme en toutes lettres et en DA
Valeur reçue : ..... DA

CITE TEMW GHARDAIA

Souscription

Domiciliation

Banque
N° de Compte :

العنوان

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

N° : 01

ب:
دج:
يدفع:
Payer
A: لأمر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
المبلغ:
مبلغ بالحروف و بالدينار الجزائري
القيمة المقبوضة:
مكتب
العنوان
البنك:
رقم الحساب:

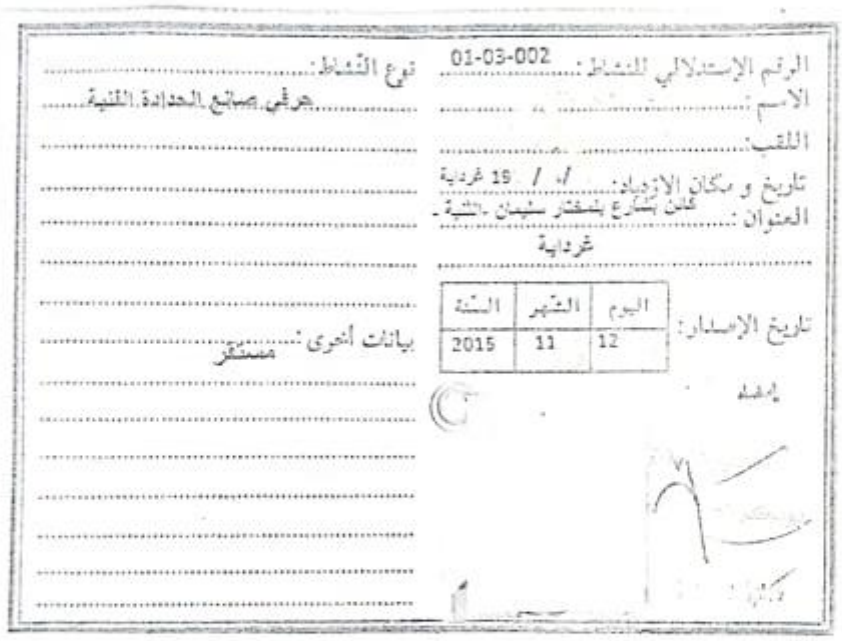

الرقم الإستدلالي للنشاط : 01-03-002 نوع النشاط : .....

الاسم : ..... حرفي صانع الحدادة الفنية .....

اللقب : .....

تاريخ و مكان الازدياد : 19 / / غرداية

العنوان : قاطن بشارع بلمختار سليمان حشة غرداية

تاريخ الإصدار :

اليوم	الشهر	السنة
12	11	2015

بيانات أخرى : مستقر

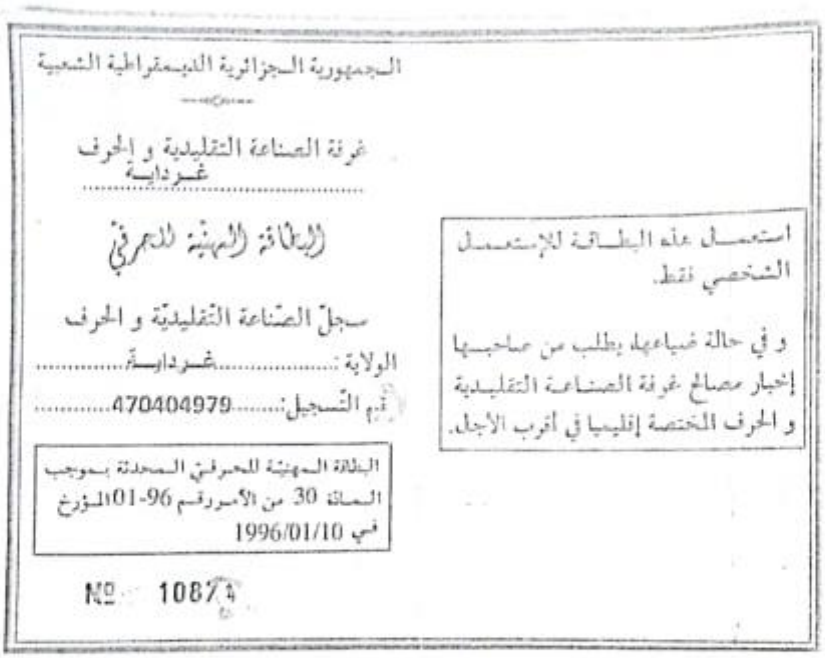

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

غرفة الصناعة التقليدية و الحرف
غرداية

البطاقة المهنية للحرفي

سجل الصناعة التقليدية و الحرف

الولاية :غرداية

رقم التسجيل:470404979

البطاقة المهنية للحرفي المحدثة بموجب المادة 30 من الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 1996/01/10

N° 10874

استعمال هذه البطاقة للإستعمال الشخصي فقط.

و في حالة ضياعها يطلب من صاحبها إخبار مصالح غرفة الصناعة التقليدية و الحرف المختصة إقليميا في أقرب الآجال.

تكوين ملف القرض المصغر

قرض 250001.00 دج الى 1000 000.00دج

2-وثيقة تعهد و ألتزام (نموذج خاص يقدم من طرف الوكالة)

2- شهادة ميلاد رقم 12

2- شهادة إقامة لغرض قرض مصغر

2- صورة شمسية جديدة

2 نسخة لطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة

2- دبلوم أو شهادة عملأو شهادة تربص أو أي وثيقة معترف بها

2- شهادة عدم الإنتساب CNAS + CASNOS

2- وعد بالكراء

2- فاتورة شكلية للعتاد

2- فاتورة شكلية لتأمين العتاد

2- فاتورة شكلية للمواد الأولية لا تتجاوز 10 مليون

2- كشف تقديري لتهئة المحل

تكوين ملف القرض المصغر

قرض 250001.00 دج الى 1000000.00 دج

2-وثيقة تعهد و ألتزام (نموذج خاص يقدم من طرف الوكالة)

2- شهادة ميلاد رقم 12

2- شهادة إقامة لغرض قرض مصغر

2- صورة شمسية جديدة

2 نسخة لطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة

2- دبلوم أو شهادة عملأو شهادة تربص أو أي وثيقة معترف بها

2- شهادة عدم الإنتساب CNAS + CASNOS

2- وعد بالكراء

2- فاتورة شكلية للعتاد

2- فاتورة شكلية لتأمين العتاد

2- فاتورة شكلية للمواد الأولية لا تتجاوز 10 مليون

2- كشف تقديري لتهئة المحل

تكوين ملف القرض المصغر

قرض 250001.00 دج الى 1000000.00 دج

2-وثيقة تعهد و ألتزام (نموذج خاص يقدم من طرف الوكالة)

2- شهادة ميلاد رقم 12

2- شهادة إقامة لغرض قرض مصغر

2- صورة شمسية جديدة

2 نسخة لطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة

2- دبلوم أو شهادة عملأو شهادة تربص أو أي وثيقة معترف بها

2- شهادة عدم الإنتساب CNAS + CASNOS

2- وعد بالكراء

2- فاتورة شكلية للعتاد

2- فاتورة شكلية لتأمين العتاد

2- فاتورة شكلية للمواد الأولية لا تتجاوز 10 مليون

2- كشف تقديري لتهئة المحل